المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-10-2005 العـــدد : 1828
الصفحـات : 20 المسلسل : 135

أنظمة جديدة تستحق التقدير والإجلال

مازن عبدالرزاق بلبلة*

المصـــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-10-2005
الصفحـات : 20
العـــدد : 1828
المسلسل : 135

أصدر مجلس الوزراء الموقر في جلسة واحدة الأسبوع الماضي نظامين، من أهم الأنظمة التي كان ينتظرها الجمهور، نظام العمل الجديد، ونظام المساهمات العقارية، والغريب أن نظام العمل استغرق حوالي 10 سنوات حتى تم إصداره مؤخرا، وتعاقب على متابعة هذا التطوير 3 وزراء حتى فتح الله على يد الوزير الحالي فخرج للنور، وعندما نتكلم عن نظام يمس حياة 8 ملايين عامل في القطاع الخاص فهو أمر مهم، ويحتاج إلى دراسة متعمقة واهتمام أصحاب العمل والعاملين فيه، لأنه هو الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، والعدالة والتحفيز وحسن التنظيم الذي يحفظ لكل طرف حقوقه أمر حيوي لنجاح القطاع الخاص وبالتالي نجاح اقتصادنا الوطني، فقد سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوي يقارب 6٪ في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي 73٪ في حين بلغ متوسط نصيب القطاع الحكومي حوالي 27٪. وتعتبر هي الفرص الوظيفية الجديدة للقوى العاملة التي ستنزل لسوق العمل خلال الخطة الثامنة للتنمية كلها أو معظمها، لأن الخطة تقدرها بنسبة 96٪ في القطاع الخاص، و4٪ في القطاع الحكومي، فهو قطاع أساسي للصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج النفط.

بصمات الملك عبدالله، بدأت تتضح معالمها العملية، وتتميز بتوجه واضح لتجاوز البيروقراطية نحو التنفيذ، فعلاوة على خروج نظام العمل بعد مرحلة مراجعات متعددة للنور، خرج نظام المساهمات العقارية، في وقت قياسي، لا يتجاوز عدة أشهر، وعندما نقرأ محتويات وشروط هذا النظام للمساهمات العقارية، حول تملك الأرض والصك وتصريح البناء من وزارة التجارة، وموافقة هيئة المال الوطنية، وعلى الضوابط المالية، والمراجع القانوني والمراجع المحاسبي، وغيرها من الشروط الأساسية للحصول على التصريح، يدل كم كانت الساحة العقارية تعيش في فراغ مالي وقانوني مخيف، وكيف كان يسهل حينها استغلال هذه الثغرات للضحك على المواطنين بسهولة، وهذا يفسر انجراف أعداد كبيرة منهم وراء هذا الدعايات الكاذبة، وأثرى منها أفراد بلغت ثرواتهم المليارات، وأطلق عليهم الهوامير، بسبب عدم نضج وعدم اكتمال وعدم صدور مثل هذا النظام الوطني للمساهمات العقارية الذي يحفظ حقوق الناس المالية من الأماني الوهمية للثراء السريع.

سياسة الملك عبدالله العملية، يجب الاستفادة منها بطلاقة أكبر لتحريك، أو دفع كثير من الأنظمة العالقة في دهاليز اللت والعجن والمراجعات البيروقراطية بين أروقة اللجان التي لا تنتهي، أو تابعة لها، وهي تدرس مناهجها وفق احتياجاتها، وعند تخرجهم تتبرأ من مسؤولية توظيفهم، فأين هي من توجيهات مجلس الوزراء لمراعاة الاحتياج، وكيف قبلتهم، ولماذا جعلت دراستهم لمناهج غير مفيدة وغير مطلوبة في سلك التعليم العام، وقس على ذلك معلمات محو الأمية ومعلمات بند 105، فهن موظفات وغير موظفات، ففي لمعالجة قضايا أساسية تهم المواطنين وتخدم مصالحهم ولم يتنبه لها أحد، من هذه القضايا نقول إن مخرجات التعليم يجب أن تكون وفق احتياجات سوق العمل، ثم لا نعرف كيف نفسر وجود قضايا عالقة بين الطلاب المتخرجين من كليات المعلمين وبين وزارة التربية والتعليم، فالكليات وتحسين أداء وزارة المالية، ومؤسسة النقد، خصوصاً بعد نزع تخصص الاقتصاد الوطني منها وإضافته إلى وزارة التخطيط، فهل ساهمت فعلاً في إثراء اقتصادنا الوطني وهل كانت عاملاً مساعداً أم عائقاً يحد من انطلاقتنا التنموية بشروط بيروقراطية ورقية بحتة، بل إن أعمال الهيئة العليا للتطوير الإداري مضى عليها أربع سنوات ولم تنته من نظام العمل بالقطاع الخاص، إذا تجاوز الموظف مرحلة الاختبار وهي ثلاثة أشهر يثبت على الوظيفة، بينما في التعليم تظل المعلمة لسنوات تجريبية، ويمكن نقض عقدها في كل لحظة بدون حقوق وبدون التزامات متبادلة من الطرفين.

من القرارات المهمة التي ينتظرها الجمهور تطوير أعمالها، بحاجة ماسة إلى وقفة صادقة لتحديد وقت محدد لاكتمال مشروعها الوطني الكبير للإصلاح الإداري في الوطن، خصوصاً بعد عرض التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق، والذي أثار ضجة في الصحف حول الفساد الإداري في الجهات الحكومية، وفقدان مبالغ تصل إلى نصف مليار بطريقة غير نظامية، ورصد 27 مخالفة إدارية ومالية وقانونية في سير أعمال هذه الدوائر الحكومية.

وفي الفترة الأخيرة تقاعست وتركت المهام والأهداف الكبيرة التي بدأت بها، وحقيقة تم اتخاذ بعض الخطوات العملية الرائعة في مجال إلغاء الوزارات وتحويل اختصاصات وزارات إلى وزارات أخرى، ولكن لا بد من اكتمال منظومة الإصلاح الإداري ومتابعة تنفيذها في خطة موحدة وكاملة وبطريقة عملية وليست عملاً تنظيرياً بحتاً.

الملفت في نظام العمل الجديد، الجرأة في طرح عمل المرأة ومساواتها بالرجل في كل

المجتمع مقبل على تغيّرات كبيرة لصالح التنمية، ولصالح المواطن، وسيكون فارسها هو الملك عبدالله، لتحريك ساحة لا بقاء فيها للبيروقراطية التقليدية...

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-10-2005 العـــدد : 1828
الصفحـات : 20 المسلسل : 135

الأعمال التي يمكن أن تؤديها، مما يدل على أن سياسة المملكة لم تعد تفرق في العمل وطبيعته بين رجل وامرأة، بشرط توفر الأوضاع البيئية السليمة التي تمنع الاختلاط غير المقنن بين الجنسين، وتحافظ على تعاليم الشريعة السمحة في العلاقة بين الرجل والمرأة، مما يعني أن على الجامعات والكليات التي لا تقدم تخصصاً للفتيات، مثل الإعلام والهندسة والمحاماة والأعمال الفنية، أن تراعي ذلك مستقبلاً فقد يتطلب سوق العمل إعلاميات ومهندسات وفنيات، ويجب توفير هذه التخصصات لهن لأن نظام العمل لا يفرق في الأحقية بهذه الوظائف بين رجل وفتاة بشرط توفر الأهلية.

هناك هيئة وطنية قادمة للمحامين، ودخول سيدات الأعمال انتخابات الغرف التجارية، والمجتمع مقبل على تغيّرات كبيرة لصالح التنمية، ولصالح المواطن، وسيكون قارسها هو الملك عبدالله، لتحريك ساحة لا بقاء فيها للبيروقراطية التقليدية.

---

*كاتب سعودي